

خلال مؤتمر صحفي لها

مجموعة طلال ابو غزالة تتهم الامانة بالكيل بمكيالين في تطبيق الانظمة



(2007/5/30)

العرب اليوم - عماد السعيدة

طالبت مجموعة طلال ابو غزالة امانة عمان الكبرى بعدم الكيل بمكيالين فيما يخص تطبيق الانظمة والتعليمات التي تصدر عن الامانة تجاه عدد من المشاريع والاراضي في مناطق محددة داخل حدود العاصمة.

وجاءت مطالبة المجموعة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده امس في مقرها بحضور عدد من المسؤولين فيها بعد قيام احدى الجهات بتنفيذ اعمال انشائية جديدة وعلى قطعة ارض مجاورة لمباني المجموعة علما بان تلك الانشاءات تتم على ارض تخضع للدراسة التنظيمية من قبل امانة عمان الكبرى منذ عام 2005.

وايدى المستشار القانوني للمجموعة المحامي عمر العطوط استغرابه عن دور امانة عمان من خلال السماح للشركة بالقيام باعمال انشائية على ارض موضوعة تحت الدراسة التنظيمية منذ سنوات وعدم السماح للمالكين الاخرين في الموقع باية اعمال انشائية من بيع او رهن او شراء مشيرا الى ان هذا يندرج تحت باب الضغوط التي مارستها امانة عمان على المجموعة لغايات ارغامها بالموافقة على بيع اراضيها وعقاراتها في منطقة العبدلي الى شركة العبدلي للتطوير والاستثمار.

وعرض العطوط كتابا مرسلا من قبل عدد من المواطنين والاهالي من سكان حوض اللويبة الوسطاني "الحوض مدار الخلاف" والذين اصدرت الامانة اعلانا بالنية في استملاك عقاراتهم انهم حسب ما ورد في كتابهم وبعد اجتماعهم بامين عمان الكبرى بتاريخ 14/ 5/ 2007 وبحضور النواب د.عودة قواس وزهير ابو الراغب ومروان سلطان قد قرروا تعليق الاعتصام الذي كان من المقرر لاهالي المنطقة اعتراضا منهم على توجه الامانة الى استملاك المنطقة.

كما ونتج عن الاجتماع تحديد لقاء مع رئيس مجلس ادارة شركة العبدلي والحوار معه بخصوص الاراضي والعقارات الواقعة في نفس الحوض حيث ابدى العطوط استغرابه للقاء الاهالي بتلك الشراكة التي من المفترض انها غير معنية بقضية استملاك عقارهم واراضيهم وحسبما تدعي الامانة.

وبين العطوط مراحل الضغوط التي مرت بها المجموعة خلال السنوات الماضية فقال لقد فوجئت المجموعة وبعد مضي خمسة أشهر من حصولها على رخص الإنشاءات بإنذار موجه لها من أمانة عمان الكبرى بتاريخ 2005/6/12 يتضمن قرارا للجنة اللوائية بمنع العمل والبناء والبيع والترخيص على قطع الأراضي الواقعة ضمن الحوض 14 من منطقة العبدلي ومن ضمنها أراضيها وذلك بحجة أن المنطقة قيد الدراسة مما اضطرها لشراء واستئجار مبان موزعة في عمان لاستيعاب تزايد حجم الأعمال.

بعد ذلك مارست أمانة عمان الكبرى ضغوطا على المجموعة لغايات إقناعها بالموافقة على بيع أراضيها وعقاراتها في منطقة العبدلي الى شركة العبدلي للتطوير والاستثمار مما اكتشفنا معه أن مبررات إصدار قرار منع التصرف هي فقط وسيلة للضغط على البيع لصالح تلك الشركة وقد مورست هذه الضغوط خلال

الاجتماعات التي عقدتها معنا الأمانة سواء في مكاتب الأمانة أو في مكاتب المجموعة ودائما برفقة ممثلين عن تلك الشركة الخاصة. وقامت الأمانة بدور الوسيط لإقناعنا بالبيع مع التلويح بسلطتها وقدرتها على الاستملاك في حال إصرارنا على حقوقنا المكفولة في الدستور.

وبين العطوط انه وعلى الرغم من تحفظنا على دستورية وقانونية قيام الأمانة بدور الوسيط فإن المجموعة ورغبة منها في التعاون أبدت عدة تصورات لحل الموضوع حيث طرحنا عددا من التصورات لحله الأول عرضت المجموعة في كتابها المؤرخ في 2006/7/5 إمكانية تعديل مياها الأربعة على نفقتها الخاصة لتصبح متناسبة ومتناسقة مع تصاميم المشروع سواء من حيث الشكل والارتفاع أو أية متطلبات أخرى.

والثاني عرضت المجموعة في كتابها المؤرخ 2006/7/6 أن يتم تخصيص أراض لها ضمن مشروع العبدلي لبناء مكاتب بعدد أمتار مساو للأمتار التي تملكها والبالغة 10000 متر مربع مكاتب على نفقة شركة العبدلي للتطوير والاستثمار عوضا عن مياها المجموعة.

ولم يلق أي من تلك العروض ردودا أو قبولا وبالتالي استمر قرار وضع المنطقة قيد الدراسة. وأشار العطوط انه وعلى الرغم من منع التصرف في القطع الواقعة على الحوض 14 من منطقة العبدلي إلا أن الأمانة قامت برفع هذا الحظر عن الأراضي التي وافق أصحابها على بيعها إلى تلك الشركة ومنها على سبيل المثال لا الحصر قطع الأراضي كلية القدس مثلا وأراضي أخرى لدينا أرقامها وتواريخ نقل الملكية منها وذلك أثناء منع التصرف متسائلا لماذا كان وما زال التوسط لبيع عقارات لهذه الشركة دون غيرها إذا كان سيجرى استملاكها؟

وردا على سؤال حول الاجراءات المنوي اتخاذها حال صدور قرار الاستملاك فعلا قال المحامي العطوط: ان موكله سيقوم بالطعن في مثل هذا القرار امام محكمة العدل العليا حيث ان القضاء الاردني سيكون الفيصل في حل هذا النزاع وانه جاري اعداد جميع الاجراءات القانونية والقضائية وفقا للقوانين المرعية لغايات الحفاظ على حقوق موكله.